11

نقل السفارة الأمريكية إلى القدس

والدور الأمريكى فى أزمة القانون الدولى

فى إبريل ٢٠١٨ وفى مناسبة الذكرى السبعين من قيام إسرائيل قرر الرئيس ترامب تعيل قرار الكونجرس بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب للقدس.

وكان الكنجرس الأمريكى قد أصدر قانونا بهذا المعنى عام ١٩٩٥ أى بعد عامين فقط من توقيع اتفاق أوسلو فى البيت الأبيض وفى عام ٢٠٠٢ أكد الكنجرس هذا المعنى وألزم الادارة الأمريكية بأن تطبق قرار الاعتراف وقرار نقل السفارة وفى نفس الوقت تضع عنوانا لسياساتها فى فلسطين وهو البحث عن السلام وفقاً لدولتين. فقد تطور الموقف الأمريكى للقدس عبرا العقود الخمسة الأخيرة حيث أكد المندوب الأمريكى فى الأمم المتحدة عام ١٩٦٧ على أن كلمة القدس فى القرار ٢٤٢ تعنى القدس فى قرار التقسيم ثم فى عام ١٩٦٨ أكد مجلس الأمن نفس الموقف فى مواجهة الحملة الإسرائيلية المسعورة لتهويد القدس الشرقية بعد احتلالها وفى اغسطس ١٩٧٨ وبعد زيارة السادات للقدس بعام تقريبا استغلت إسرائيل الزيارة والتقارب المصرى المجانى معها وبعد معاهدة السلام واتفاق كامب دايفيد فى سبتمبر ١٩٧٨ ومارس ١٩٧٩ بدأ التملص الإسرائيلى من الموقف فى القدس حيث أقدم الكينيست الإسرائيلى على إصدار قانون بضم القدس إلى إسرائيل وكانت إسرائل قد استولت بالقوة على غرب القدس عام ١٩٤٩.

وهكذا ظل الموقف الأمريكى ثابتاً وتجلى بشكل خاص فى الجهد الأمريكى الذى أثمر فى قرار مجلس الأمن ٤٧٨ رغم أن واشنطن امتنعت عن التصويت تحقيقاً للتوازن السياسى والقانونى للموقف الأمريكى.

وقد وقفت واشنطن بالمرصاد التى خالفت القرار ودعمت الأمين العام فى ضرورة احترام هذا القرار.

تحاول إسرائيل منذ ذلك الوقت أن تقدم القانون الدولى بشكل مغلوط فتقول أن من حق الدولة أن تختار المكان الذى يصلح عاصمة لها وأن تجبر البعثات الدبلوماسية على التواجد فى هذا المكان ولكن تغفل إسرائيل أن القدس ليست خالصة لها وأنها لا تسطيع أن ترغم الدول على مخالفة القانون الدولى والقفز على قرارات مجلس الأمن.

ولاشك أن قرار الاعتراف الأمريكى بالقدس عاصمة لإسرائيل وقرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس من تل أبيب هو استمرار لاهدار القانون الدولى من جانب الحكومة الأمريكية فهذا القرار ينتهك قرار التقسيم كما ينتهك كل قرارات مجلس الأمن الخاصة بوضع القدس فضلا عن أنه يدعم إسرئيل فى استهاناتها بقرارت الأمم المتحدة. وبدلا من أن تكون واشنطن راعياً للقانون الدولى فى هذه المسألة فهى تشجع الدول على انتهاك القانون الدولى وقرارات الأمم المتحدة وتتحدى المجتمع الدولى كله حيث وقفت فى مجلس الأمن تعترض على ١٤ دولة تدافع عن قرارات مجلس الأمن ضد القرار الأمريكى ولكن الجمعية العامة أدانت بأغلبية كبيرة القرار الأمريكى وكانت النتيجة أن الولايات المتحدة زعمت أنها تبحث عن صيغة جديدة للسلام الذى يحقق المشروع الصهيونى كاملا ويطرد الفلسطينيين من أراضيهم بل أن واشنطن هددت رئيس السلطة الذى قرر مقاضاة المجرمين الإسرائيليين أمام المحكمة الجنائية الدولية كما هددت القضاه أنفسهم بسبب

جساسيتها من القضاء الدولى الجنائى. وفى نفس لوقت قررت واشنطن وقف مساهمتها المالية فى منظمة الانروا حتى تجبر الفلسطينيين اللاجئين على الاستقرار فى البلاد العربية وتجهض حق العودة .

وأخيراً فى أن واشنطن تتبنى صفقة القرن التى تقييم إسرائيل الكبرى على كل فلسطين.